قراءة في أسباب فشل المقاومات الشعبية في طرد الاحتلال الفرنسي من الجزائر

د/ رامي سيدي محمد
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

الملخّص:

لقد ساهمت المقاومة الشعبية في الجزائر بتواصلها وانتشارها في المحافظة على الضمير الوطني الحي والروح الثورية، التي مثلت استمرار الكيان الجزائري، واستطاعت تأخير سيطرة الاستعمار الفرنسي على باقي المناطق، وإلحاقه خسائر بشرية واقتصادية فادحة، ونهايتها أدت إلى ظهور النضال السياسي، كما كان لها تأثير على وحدة الثورة التحريرية ونجاحها.

إلا أن عدم تمكنها من إيقاف الاحتلال وطرده لتحقيق الاستقلال يعتبر فشل في أهدافها العامة المباشرة، وأسباب هذا الفشل متعددة ومتشابكة، مست كل النواحي، الداخلية منها: سياسية كغياب الوحدة الوطنية والطابع الإقليمي للمقاومات الشعبية، وعسكرية كالتفوق الحربي للجيش الفرنسي، واجتماعية لما عاناه الشعب الجزائري قبل بداية الاحتلال وبعده، والخارجية منها: كغياب الدعم الخارجي وسلبيته اتجاه المقاومات الشعبية، ودور اليهود والنصارى في إضعاف المقاومات الشعبية.

Résumé :

People resistors in Algeria have contributed and spread in the province at the national conscience and revolutionary spirit, which represented a continuation of the Algerian regime, and was able to delay the control of French colonialism on the rest of Algeria, and inflict human and economic heavy losses.

However, the inability to stop the occupation and expulsion to achieve independence is the failure of the general objectives, and the reasons for this failure, multiple and interrelated, touched all respects, the internal ones: political such as the lack of national unity and regional nature of popular resistance, the military superiority French army, and social when we suffered the Algerian people before after the beginning of the occupation, and even the external ones: such as the lack of external support and direction of popular passivity resistors, and the role of Jews and Christians to weaken the popular resistors.

مقدّمة:

كانت أوروبا خلال القرن 19م، تمثل مركز ثقل العلاقات الدولية، من خلال تزعمها للعالم سياسيا واقتصاديا، ومهيمنة على مصير الشعوب بحركة استعمارية عدوانية، واكبت الثورة الصناعية أو ما يسمى «بالانقلاب الصناعي» الذي كان السبب المباشر في ظهور التنافس الاستعماري الأوربي الحديث، مع مطلع النصف الثاني من القرن 19م، وخاصة بين بريطانيا وفرنسا والدول الحديثة (ألمانيا وإيطاليا)، وكانت قارتي إفريقيا وآسيا على وجه الخصوص مسرحا لهذا التنافس الاستعماري الأوربي.

وكانت فرنسا في طليعة الدول الأوربية الطامعة في إفريقيا وخاصة في شمالها، حيث احتلت الجزائر سنة 1830، وبسطت حمايتها على تونس سنة 1881 وعلى المغرب مناصفة مع إسبانيا سنة 1912؛ واعتقدت فرنسا أن حملتها لاحتلال الجزائر ستكون نزهة عسكرية قصيرة، لكنها واجهت مقاومة مسلحة عنيفة، كان بطلها الشعب الجزائري بعد أن استسلمت المقاومة الرسمية بتوقيع الداي حسين معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830م، وتواصلت هذه المقاومات الشعبية منذ هذا التاريخ وإلى غاية مطلع القرن العشرين، وفي أغلب المناطق، لكنها رغم ذلك لم تحقق الهدف المنشود بطرد الاستعمار واسترجاع الحرية والسيادة الوطنية، ولهذا يمكن القول أنها فشلت، فما هي مختلف أسباب هذا الفشل؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح العديد من التساؤلات أهمها:

– ما هي المقصود بالمقاومة الشعبية الجزائرية؟

– ما الذي حققته المقاومات الشعبية في الجزائر؟

– ما هي أهم أسباب فشل المقاومات الشعبية في طرد الاستعمار الفرنسي؟

أولا: المقاومة الشعبية في الجزائر وتأثيراتها:

هناك تباين واختلاف وأحيانا خلط بين الباحثين في توظيف مصطلحات ”مقاومة“، ”ثورة“ و”انتفاضة“ للدلالة على معنى واحد، دون استعمال التدقيق في توظيف هذه المصطلحات، فنجد في العديد من الأحيان مثلا تسمية ثورة 1871 أو انتفاضة 1871، وأحيانا مقاومة 1871، حتى أن هذه المصطلحات تتواجد أحيانا في نفس الدراسة أو البحث وكأن لها نفس المعنى.

ورغم أن مصطلح المقاومة (Résistance) هو الأشمل والأعم، وهو ينطبق على أي أسلوب في مواجهة الاستعمار، إلا أن المقاومة تعني بشكل أدق من حيث اللغة مجابهة القوة بالقوة[1]، ومعناها الممانعة وعدم الرضوخ لتغيرات وقوى مفروضة من الخارج[2] ، أي مقاومة العدو ومنعه من السيطرة على أرض يملكها أو يسيطر عليه المقاوِم، وينطبق هذا التعريف الدقيق في الجزائر على المرحلة الأولى من المقاومات الشعبية، أي مرحلة مقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي، هذا بخلاف مصطلحات الثورة[3] (revo-lution) والانتفاضة [4] (soulèvement)، أو كما جاءت في الكتابات الفرنسية بمصطلح «التمرد (insurrection)»، خاصة منها كتابات ضباط الجيش الفرنسي.

هذه الكتابات تتفق في غالبيتها مع التعريف الذي جاء به أحد الضباط الفرنسيين في كتابه

لمصطلح التمرد بأنه «انتفاضة منطقة أو بلد على الهيئة الحاكمة بالكلمات أو بالحركات والأفعال»[5]، وفي تعريف أدق يعرف أحد التقارير الفرنسية حول ثورة الأوراس 1916 الثورات الشعبية (التمرد insurrection) على أنها «انتفاضة ضد السلطة الحاكمة، وهي فقط في الجزائر تلك الثورات المسلحة التي ظهرت عندما أصبحت غالبية أرض الجزائر (يعني الشمال) تحت سيطرة فرنسا بعد إنهاء مقاومتي الأمير عبد القادر في الغرب وأحمد باي في الشرق 1848-1847»[6]، وتتصف الانتفاضة، في غالبيتها بالشعبوية والظرفية والعفوية وقلة التنظيم مقارنة بالثورة والمقاومة.

ومهما يكن فقد استطاعت المقاومات الشعبية في الجزائر بمختلف أشكالها حتى السلمية منها على مدار قرابة القرن من الزمن (1830 1920-)، أن تحقق نتائج إيجابية عديدة رغم فشلها في تحقيق الهدف الأساسي وهو طرد الاستعمار، ويمكن اختصار هذه النتائج فيما يلي:

يقول أبو القاسم سعد الله عن قادة المقاومات الشعبية وتأثيرهم الإيجابي على الشعب الجزائري:».. ومع ذلك فإنهم وبثوارتهم المستمرة، وحبهم لأرضهم، وكرههم للأجانب، فقد حافظوا على الضمير الوطني حيا، ومثلوا استمرار الكيان الجزائري الذي حاول الاحتلال القضاء عليه»[7]، وبذلك ساهمت المقاومات الشعبية بتواصلها وامتدادها بالحفاظ على الروح الثورية للشعب الجزائري، وترسيخ معاني الجهاد لديه، وتدعيم الفكر الرافض للاحتلال والوجود الفرنسي بجميع أشكاله ومظاهره، ونبذ الروح الانهزامية والاستسلام للعدو[8]، وفي ذلك تشير بعض الإحصائيات أن عدد المعارك التي خاضها الشعب الجزائري خلال المقاومات الشعبية، بلغ 2000، دون ذكر الاشتباكات الخفيفة، وشهدت ثورة المقراني وحدها 340 معركة، شارك خلالها أكثر من مليون مجاهد جزائري[9]، كما ساهمت في تحسيس الجزائريين بخطورة الاستعمار الفرنسي على معتقداتهم الدينية وعلى ثقافتهم وعلى أعراضهم وشرفهم وممتلكاتهم الشخصية[10].

وتعددت الخسائر المادية والبشرية للجيش الفرنسي في مواجهة المقاومات الشعبية لتوفير الأمن، وخاصة تلك التي كانت تُصرف لتجهيز الجيوش والحملات العسكرية، بالنظر لخطورة هجومات المقاومات الشعبية واستماتة المجاهدين الجزائريين، وفي ذلك قال دوق أورليان (Duc d'Orléans) عن مواجهة المقاومات الشعبية للجيش الفرنسي وخسائره الفادحة، وكان يقصد بوجه خاص حرب العصابات:»...ألحقت بالفرنسيين من أضرار أكثر مما ألحقته جيوش العدو الأخرى بأكملها، وقد حرمت جيشنا من النوم لأنها أرغمته على أن يظل دائما في حالة استنفار»[11].

كما استطاعت المقاومات الشعبية خاصة منها المنظمة كمقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي تأخير مشروع الاحتلال الكامل للبلاد، حيث كان يعتقد المسؤولون عن الحملة الفرنسية على الجزائر أنها لن تدوم إلا بضعة أشهر أو سنين، لكن الحقيقة أن بعض المناطق لم يتم السيطرة عليها إلا مع مطلع القرن العشرين.

وكان للمقاومات الشعبية آثار إيجابية على تطور الحركة الوطنية السياسية، باستفادتها من الإصلاحات السياسية والإدارية التي أرغمت فرنسا على قبولها للحد من ثورات الشعب ضدها، واستفادت ثورة أول نوفمبر 1954

من تجربة المقاومات الشعبية بشكل كبير، فقد تفهم قادتها واستوعبوا تجاربها، وتجاوزوا مبدأ المطالبة السلمية للنضال السياسي التي أثبتت فشلها، فدخلت الثورة معركتها على أسس متينة في جبهة قوية موحدة لكل فئات الشعب، ممثلة في جبهة التحرير الوطني سياسيا وجيش التحرير الوطني عسكريا، وبقيادة جماعية تختلف عن القيادة الفردية التي تميزت بها المقاومات الشعبية والنضال السياسي، مما يضمن النجاح والنصر بشكل أكبر[12].

ثانيا: أسباب فشل المقاومات الشعبية:

بالرغم مما حققته المقاومات الشعبية من نتائج إيجابية إلا أن عدم تمكنها من إيقاف الاحتلال وطرده وتحقيق الاستقلال يعتبر فشل في أهدافها العامة، وأسباب هذا الفشل متعددة ومتشابكة نذكر منها ما يلي:

1 - واقع الشعب الجزائري والسياسة الاستعمارية اتجاهه واتجاه المقاومات الشعبية:

بعد الغزو الفرنسي للجزائر انقلب حال المجتمع الجزائري رأسا على عقب، فهدفت سياسة الهيمنة الاستعمارية إلى تحطيمه، حيث كان يتعرض إلى أبشع أنواع التعذيب والتفقير والتجهيل، أضف إلى هذا حاولت فرنسا تفكيك بنيته التقليدية، ورغم هذا فإنه بقي حيا ولم تتحقق مطامع فرنسا في استسلامه بسهولة والخضوع لها[13].

ورغم أنه وقف في وجه الاستعمار الفرنسي إلا أن الشعب الجزائري من الناحية النظرية لم يكن يملك من القوة ما يستطيع أن يجابه ويهزم قوات الجيش الفرنسي، ليس فقط من الناحية العسكرية، بل من نواحي عديدة أخرى، اقتصادية واجتماعية وثقافية فكرية، فرغم دور العثمانيين الأتراك الإيجابي في الجزائر من خلال تحريرها من الوجود الإسباني ورفع رايتها ومكانتها وهيبتها في حوض المتوسط، إلا أن الشعب الجزائري عانى أثناء حكم الأتراك للجزائر من تهميش وتخلف في جميع الميادين، حيث حافظ النظام في الجزائر على طابعه العسكري وعلى هيمنة العنصر التركي، إذ لم يقم الدايات الذين استقلوا فعلياً عن الدولة العثمانية بأية إصلاحات في اتجاه الانفتاح على الأهالي لإضفاء نوع من الشرعية على السلطة الجديدة ولغرسها في البيئة الجزائرية، وهذا ما أدى إلى ضعف الحكم المركزي، ولذلك تميزت المرحلة الأخيرة من العهد العثماني بالجزائر بفترات عصيبة وقاسية، خاصة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية[14]، وهذا ما انعكس على الجانب الاجتماعي لعدم اهتمام الحكام الأتراك بأمور الصحة والتعليم، فكانت الميزة الأساسية للشعب الجزائر غداة الاحتلال، البداوة والفقر والجهل والتشتت السياسي القبلي وغياب الوحدة الاجتماعية، وهذا ما سهل مهمة الاحتلال الفرنسي، وفي ذلك يقول الدكتور عبد المالك مرتاض في كتابه أدب المقاومة الوطنية في الجزائر: «.. وشعب هذا شأنه، ومجتمع كانت تلك سيرته، ما كان لِيُنتظر منه أن يُبدِع فيُتقن، وينشئ فيتفوق، بل كان منتظر منه أن يُبدَع به فيتوقف، أرأيت البطن إذا جاع، وأن العقل إذا سُلط عليه الجهل، وأن التفكير إذا ابتلي بالخمول والإهمال، وأن الخيال إذا أعمل في البحث عن القوت عوض التفكير في ابتداع عوالم جديدة لما تنشأ، وأن القريحة إذا ألم عليها نتيجة لكل ذلك الأين والخرع، لا شيء من بعد ذلك يرجى في ذلك المجتمع الشقي المحروم من خير ...» [15].

ومن أجل إضعاف الشعب الجزائري أكثر

حتى لا ينجح في مواصلة المقاومة أو توحيدها عملت فرنسا على محاربة كل مقوماته الوطنية، حيث سعت إلى هدم المدارس والمساجد والزوايا، ففي سنة 1849 لم تبقى أي مدرسة قرآنية في البلاد، وفي مقابل هذا أرادت فرنسا فرْنسَة الشعب الجزائري، كما شجعوا على تنصيره مستعملين ظاهريا بعض الأعمال الانسانية والتربوية كمداواة المرضى، وإطعام الجياع ورعايتهم[16].

ولإحداث توازن ديمغرافي يضمن كثرة الموالين للاستعمار ويقلل من الناقمين والثائرين عليه، جعت فرنسا هجرة الأوربيين إلى الجزائر ونزع الأراضي للجزائريين وإعطائهم للمستوطنين، بالإضافة إلى هذا عملت على تفكيك المجتمع الجزائري، ليس فقط بالنفي والتهجير والتجهيل، بل بإضرام نار الفتنة بين القبائل، وتقسيم السكان إلى أصليين وهم البربر وآخرون غزاة أي العرب – حسب زعمهم- وهذا من أجل الاطاحة بالمقاومة وجعلها تتشتت بعد أن كان هدفها هو لم شمل الجزائريين تحت راية واحدة ألا وهي الجهاد[17].

كما قامت فرنسا بالرد على المقاومات الشعبية لإضعافها وإجبار قادتها على الاستسلام، أو إجبار أتباعهم على التخلي عنهم، أو منع الجزائريين من الانضمام إليهم، من خلال إصدار مجموعة من القوانين التعسفية في حق الشعب الجزائري كرد فعل على المقاومة الجزائرية[18]، فقد جاءت جملة من القوانين بعد استئناف الأمير عبد القادر لمقاومته سنة 1839، وكانت في شكل قرارات تقضي بمصادرة الأراضي نذكر منها: القرار الشهير عام 1839 الآمر بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر[19].

هذا بالإضافة إلى القوانين الاستعمارية التعسفية المعروفة وفي عدة مجالات، وأهمها:

– مرسوم كريميو (Decret Cré-mieux) ، نسبة إلى اسحاق موشي كريميو ، صدر هذا المرسوم من قبل حكومة الدفاع الوطني بباريس في 24 أكتوبر 1870، حيث نص على تجنيس جماعي ليهود الجزائر البالغ عددهم آنذاك 34574 يهودي بالجنسية الفرنسية، ما اعلاّ من شأنهم، وميزهم عن المسلمين من جميع النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية[20].

– قانون الأهالي أو الأندجينا code de l'indigénat:

هو مجموعة من النصوص والإجراءات الاستثنائية سنها ووظّفها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائريين، إن هذا القانون لم يشرع دفعة واحدة وإنما بدأ به سنة 1871 ردا على ثورة المقراني، ثم استكمل خلال السبعينات وبداية الثمانينات في 28 جوان 1881، عقب اندلاع ثورة الشيخ بوعمامة، وقد نص على مجموعة من العقوبات أهمها :سجن الأفراد ومصادرة أملاكهم، سلطة الحاكم في توقيع العقوبات دون محاكمة، والأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية.

– مرسوم انشاء المحاكم الزجرية 1902 tribunaux répressifs:

صدر في 29 مارس، و 28 ماي 1902 في أعقاب ثورة عين التركي 1901، وأعطي لتلك المحاكم التي بلغ عددها 155 محكمة صلاحيات واسعة، منها محاكمة الجزائريين دون حضور محامين، كما أنها زادت العقوبات على 500 فرنك، أو 6 أشهر سجنا[21].

إضافة إلى منشور جونار 1906 الذي صدر إثر ثورة عين بسام سنة 1906، وقانون التجنيد

الاجباري 1912،... هذه القوانين الاستعمارية التعسفية في المجالات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، كان غرضها معاقبة الشعب الجزائري والقبائل المشاركة في المقاومات الشعبية، ورغم أن بعضها كان سببا في قيام بعض المقاومات الشعبية إلا أن أغلبها جاءت لردع المقاومة الشعبية من أجل إيقاف زحفها وتواصلها، وشل حركتها وتشتيت صفوف الثوار من أجل إحباطهم[22].

2 – التفوق العسكري الفرنسي:

وهنا نذكر أن حركة الغزو الاستعماري الفرنسي للجزائر كشفت تحولا كبيرا في هذا المجال، حيث تفسر بعض الكتابات التاريخية غياب الجيش النظامي في تجربة المقاومة التي تلت سقوط الحكم المركزي والصعوبات التي واجهها الأمير عبد القادر في محاولته لإنشاء قوة عسكرية دائمة التفرغ للجهاد والدفاع عن الدولة بالطبيعة الفطرية المعارضة لفكرة التجنيد الإجباري عند الشعب الجزائري في سنوات الحكم العثماني[23]، ولكن هذا التفسير يبدو ضعيفا لأن الأسباب الحقيقية التي حالت دون امتلاك الجزائر لجيش نظامي قوي يتولى مهمة الدفاع عن البلاد بعد سقوط العاصمة في عام1830 ، لا تكمن في رفض السكان الجزائريين في الانخراط في جيش منضبط، وإنما في هامشية وسطحية وعزلة النظام العثماني عن الجماهير التي كان يحكمها كما أشرنا سالفا، وهذا ما جعل المجتمع الريفي العريض في الجزائر يبقى رهينة لنفوذ الإقطاعيين وقبائل المخزن وخاضعا لولاء القبيلة وللطرق الصوفية والزوايا[24].

كما أن إيالة الجزائر العثمانية في ذلك الوقت قد فقدت زعامتها العسكرية القوية تقنيا، مقارنة بالدول الأوربية ومنها فرنسا التي شهدت تطورا هاما في مجال التسليح والتنظيم العسكري، بسبب تأثيرات الثورة الصناعية والاكتشافات العلمية، وهذا ما جعلها تتفوق عسكريا على الجيش النظامي الانكشاري في الجزائر، فما بالك بجيش ناقص العتاد مكون من الفلاحين والريفيين الغير مدربين والذي كان يشكل غالبية أفراد المقاومة الشعبية الجزائرية.

ويقول أحمد باي فيما يخص التفوق العسكري الفرنسي :»...وقع المصير المحتم ولم يكفِ لدفع ورفع الأخطار المحدقة بنا لأن قوة العدو وإمكانياته كانت أقوى وأضخم بكثير من قوتنا وإمكانياتنا..» [25].

ويظهر التفوق العسكري للجيش الفرنسي مثلا من خلال تجهيزه عدد هائل من الجنود للقيام أحيانا بمهام صغيرة، وقد وصف أحد الضباط ذلك قائلا:» لقد كنا دائما في حاجة إلى 4 آلاف أو 5 آلاف جندي لكي تصل إلينا بعض الصناديق من البسكويت، ولكي تنقل إلينا الرسائل»، وعندما شن لامورسيير غارة على منطقة صغيرة بالوادي المالح، توجه بصحبة 4500 جندي مدججين بمختلف الأسلحة، وخرج الجنرال بيجو على رأس جيش قوامه بين 30 إلى 36 ألف جندي، ليحارب جيشا مكونا من 1500 إلى 2000 فارس في الجبال المحيطة بمدينة الجزائر، وكان عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر سنة 1843 يزيد عن 100 ألف، كان معظمه مستعملا في الحرب مع الأمير عبد القادر[26].

3 – السياسة القمعية للاحتلال:

استعملت السلطة الاستعمارية الفرنسية كل أساليب العنف والشدة والقمع مع المقاومات الشعبية، تماشيا مع سياسة تركيز الاحتلال

والتوسع في الهجرة والاستيطان الأوربيين، خاصة بعد أن أعلنت فرنسا عام 1848 بأن الجزائر قطعة من التراب الفرنسي[27]، وأصبحت السياسة القمعية في نظر الحكومة الفرنسية شيء حتمي لإفشال وإنهاء المقاومات الشعبية، بعدما أدركت أن كل شبر تتقدمه قواتها في أرض الجزائر تكون المقاومة كرد فعل عفوي وطبيعي، وهذا ما جعلها مثلا تعزل القائد "بتزيرين" بعد إقدامه على مفاوضة بن السعدي قائد المقاومة بالمتيجة سنة 1830، وتعيين مكانه الدوق دوروفيقو في 13 ديسمبر 1831م، وبعث معه قوات كبيرة بلغ عددها 26 ألف جندي، ولما كان سفاحا بطبيعته فقد أقدم على إبادة قبائل بأكملها في إقليم متيجة، وارتكب مجازر فظيعة، حتى اضطر عدد من الأهالي إلى الهجرة إلى المناطق الداخلية، فقام الجيش الفرنسي باحتلال أراضيهم، وبذلك انتهت مقاومة ابن السعدي في المتيجة[28].

ولما اشتدت مقاومة الأمير عبد القادر، وبهدف القضاء عليها تعمد «فالي» إبادة القبائل المعِينة له، ونسجل مقولته في هذا الصدد:»... لا بد من القضاء على عبد القادر بضربه في الصميم...»، وفي هذه المرحلة تم تعيين الجنرال بيجو، في فيفري 1841م وقد جاء بقوات ضخمة، ومنحت له كل الصلاحيات، وعزم على القضاء على مقاومة الأمير من خلال الهجوم على القبائل الموالية للأمير وإبادتها[29]، حيث طبق بيجو سياسة الحرب الشاملة، وكان يرى أن حرب الإبادة وحدها الكفيلة بالقضاء على مقاومة الشعب الجزائري وإضعاف قدرته القتالية والنضالية[30].

وأثناء ثورة الشريف بوبغلة، قام الجنرال كامو Camou بحرق قرية أولاد سيد يحيى العيدلي، الذين كانوا يؤيدون الثورة ويدعمونها، وأخذ من سكان القرى المجاورة (الجعافرة، أوشانن ومهية) غرامات حرب وحتى رهائن حتى يكفوا عن تأييد الثوار، وفي 4 جوان 1851 أحرق العديد من القرى منها بني يعلى التي كان يحتمي بها بوبغلة، وهذه السياسة الترهيبية القمعية أجبرت قبائل وقرى مجاورة على طلب الأمان والكف عن مساندة الثوار، مثل أولاد يحيى وأولاد عبد الله وأولاد عياد وأولاد رزوغ... وغيرها[31].

4 – الحركات المناوئة للمقاومات الشعبية:

لعبت مجموعة من الجزائريين من زعماء القبائل والأسر الإقطاعية الكبيرة دورا كبيرا ساهم في إرباك صفوف المقاومة الجزائرية وتسبب بشكل كبير في إفشالها[32]، إن استعراض تجارب المقاومة منذ بداية الاحتلال يسمح بالوقوف على حجم الجهود الهدامة التي قدمتها أجيال متعاقبة من العملاء والموالين للاستعمار من رموز القبائل والأسر الاقطاعية الواسعة النفوذ في مختلف مناطق البلاد، وواجه مثلا أحمد باي بالإضافة إلى جيش الاحتلال الزاحف على قسنطينة، مؤامرات وخيانة عدد من الخصوم، بداية بقبيلة النمامشة التي كانت ثائرة منذ العهد التركي وتعاونت مع الاستعمار الفرنسي، وبعد فترة استطاع الباي إخضاعها، وهناك أيضا قبائل أخرى كانت ترفض المساعدة ودفع الضرائب وهي قبيلة بني عمار بضواحي مدينة القالة التي كانت تابعة لشيخ من أولاد ذياب، ولم تدخل في طاعة الباي إلا عام 1836م، كما كانت قبيلة زواغة وأولاد خطاب وبني مروان ثائرة ضد حكم الباي[33].

كما تعرضت مقاومة الأمير عبد القادر إلى الغدر والخيانة في عدة فترات، منها خيانة مصطفى بن اسماعيل زعيم قبائل الزمالة والدوايرالمخزنية الذي عقد اتفاقا مع الجنرال تريزيل، لمحاربة الأمير بعدما كان قد بايعه من قبل[34].

وفي ثورة محمد بن عبد الله)بوبغلة) والتي انتهت بفعل تحالف عديد من أعيان منطقة القبائل مع الجيش الفرنسي ضده، حتى أن زعيم الثورة نفسه قتل على يد القائد لخضر بن أحمد في عام 1854، ولقد انتصبت بعض الزعامات المحلية دائما للخيانة والعمالة طيلة فترة الاحتلال من أمثال فرحات بن سعيد في الزيبان، ومصطفى بن إسماعيل في الزمالة والدوائر في بايلك الغرب، وبوعزيز بن قانة في بسكرة وكل من أحمد المقراني وأبنه لخضر في مجانة وبلاد القبائل، إلى جانب عدد من أعيان أولاد سيدي الشيخ الذين حاربوا أبناء عمومتهم الثائرين تحت لواء الجيش الغازي[35]، حيث قاد سليمان بن قدور في مطلع عام 1868 قبائل حميان في عدة عمليات عسكرية ضد الثوار بتأييد من القوات الفرنسية، وفي جانفي 1869 قاد هجوما واسعا على زعيم الثورة سي قدور ولد حمزة، حيث قتل عدد كبيرا من أتباعه، وجردهم من حوالي ألفي جمل وأعداد أخرى من الأغنام، فكافأه الفرنسيون على ذلك بتعيينه آغا على البيض وحميان[36].

منذ البداية تجلى دور هذه الطائفة من الجزائريين في تدعيم الاحتلال الأجنبي للبلاد، ولم يتقلص وإنما تعاظم وازداد بعد الأمير عبد القادر، وأصبح من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل جميع الانتفاضات التي حدثت بعد سنة 1847 بما فيها الانتفاضة الشعبية الكبرى لسنة 1871[37].

5 – الطابع الاقليمي المحدود للمقاومات:

يمكن اعتبار العزلة والطابع الاقليمي المحدود للثورات الشعبية من أهم أسباب فشل تجربة المقاومة في القرن 19،لأنه إذا ما وضعنا جهاد الأمير عبد القادر جانبا لخصوصياته الكثيرة فإننا نجد أن بقية الانتفاضات لم تتجاوز في نطاقها الميداني وفي توظيفها للوسائل العسكرية والمادية مجال نفوذ القبائل الثائرة، وهو ما جعلها تتميز بطابع إقليمي محدود وضيق جغرافيا وضعيف عسكريا في بعض الأحيان[38].

إن الطابع الاقليمي المحدود لمقاومات أثر بشكل مباشر في فشلها بعد فترات قصيرة في الغالب من المواجهة مع حركة الغزو والاحتلال، وقد كان أيضا عاملا أساسيا تسبب في جملة من الانعكاسات التي منعت حركة المقاومة من تحقيق أهدافها ويمكن ضبطها فيما يلي:

1 – أثر الطابع الاقليمي المحدود جغرافيا وبشريا والمعزول عسكريا وسياسيا لأغلب المقاومات في ضعفها، وانهزامها في جولات سريعة، ويمكن هنا التدليل بثورة الزعاطشة في عامي 1848–1849.

2 – أن محدودية انتشار المقاومات جعلتها في متناول الجيش الفرنسي الذي كان يلجأ إلى محاصرتها ثم تسليط وسائل القمع عليها بهدف استنزاف قدرتها على الصمود لفترة قصيرة[39].

3 – انفراد زعماء القبائل في اتخاذ قرار تفجير الثورة حرمها من امتلاك الفرصة اللازمة للاستعداد المادي والعسكري، وجعلها رهينة للارتجال والتسرع الذي أفقدها التنظيم المحكم والأهداف المحددة فكان الفشل الذريع نتيجة حتمية لها، وتعد ثورة أولاد سيدي الشيخ الأولى نموذجا يوافق هذه الحالة[40].

4 – إن عزلة المقاومات جغرافيا وعدم توافقها

زمنيا بالرغم من تواترها واستمرارها وافتقارها القدرة على تخفيف الضغط عنها وإعادة تنظيم صفوفها، ودفعها إلى استنزاف كل وسائلها دون أن تكيف دفاعاتها أو تغيير من استراتيجيتها، فأحمد باي في قسنطينة ظل يراهن على أسوار المدينة في كسر الحملة الفرنسية الثانية عام1837، لكن الدفاعات المنيعة سقطت أمام مدفعية الجيش الغازي وسقط معها بايلك الشرق كله في معركة واحدة، كما تسبب اعتماد الشيخ بوزيان على أسلوب الدفاع والاحتماء بالأسوار القديمة لواحة الزعاطشة في هزيمة ثورته التي كانت بإمكانها اللجوءّ إلى حرب استنزاف في منطقة واسعة الأرجاء ومختلفة التضاريس في الزيبان والأوراس[41].

6 – عدم وجود الدّعم الخارجي .. أو تعاونه مع الاستعمار:

حاول العديد من زعماء المقاومات الشعبية الاتصال بقوى خارجية لدعمهم ومساعدتهم، خاصة في مراحل الضعف والانكسار، وبحكم الجوار الحدودي كان المغرب الأقصى وتونس في مقدمتها، كما تم انتظار دعم الدولة العثمانية على مدار الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر خاصة خلال القرن التاسع عشر، لكن وللأسف لم تتلق أي مقاومة شعبية دعما مناسبا من هذه الجهات، رغم أن الدور سيأتي عليها في مجال الحركة الاستعمارية.

وكان السلطان المغربي عبد الرحمن بن هاشم قد اعتذر عن تقديم المساعدات العسكرية للأمير عبد القادر، بعد انسحابه الأول إلى مراكش نهاية سنة 1843، لكنه سمح له مضطرا بالاستقرار بضواحي وجدة في إقليم الريف، أين أخضع القبائل الثائرة على السلطان، وهذا ما جعل فرنسا توجه قوات عسكرية كبيرة إلى حدود مراكش، لإجبار السلطان على طرد الأمير، لكن السلطان ومن جهته زحف بقواته نحو الحدود لمجابهتها[42]، وانهزم في معركتين متتاليتين، آخرها كانت في وادي إيسلي شمال وجدة في شهر أوت سنة 1844، اضطر على إثرها إلى توقيع صلح يوم 12 سبتمبر 1844، تلاه إبرام اتفاقية «لالة مغنية»[43] في مارس 1845، ومع ارتفاع سمعة الأمير عبد القادر بين أوساط المراكشيين (الشعب المغربي)، زادت مخاوف السلطان منه، فأخذ يسعى لاستدراجه إلى فاس من أجل اعتقاله وتسليمه للفرنسيين، ولكن الأمير عبد القادر تفطن للمكيدة، فعاد إلى الجزائر نهاية عام 1845 لمواصلة جهاده ضد الفرنسيين هناك مستغلا قيام ثورة بومعزة.

وبعد عودته مرة ثانية إلى مراكش لاشتداد الضغط الفرنسي عليه، طالبت فرنسا من السلطان أن يخرجه تنفيذا لاتفاقية لالة مغنية السابقة الذكر، فبعث إليه يطلب منه الاستسلام أو الخروج من بلاده طوعا حتى لا يضطر إلى استعمال القوة العسكرية ضده، وفعلا جهز السلطان جيشا من خمسين ألف جندي لمحاربة الأمير، الذي اضطر إلى الدفاع عن نفسه وأهله وأصحابه في معركة طاحنة جرت بين الطرفين يوم 15 ديسمبر 1847، عبر على إثرها الأمير عبد القادر إلى الجزائر بعدما كبد القوات المغربية خسائر فادحة، وتكبد هو كذلك خسائر زادت من إضعافه، فعلم ألا سبيل لمجابهة قوات الجنرال لاموريسير التي كانت في انتظاره على الحدود، مما جعله يتجنب قتالها، ويُنهي مقاومته[44].

ومن جهته حاول أحمد باي الحصول على دعم الدولة العثمانية في العديد من المرات، بل كان يعلق آمالا كبيرة على هذا الدعم، خاصة

وأن الباب العالي كان ينوي ويحاول استعادة الجزائر بداية بتجنب وقوع مدينة قسنطينة في يد الاحتلال[45]، وذلك بمحاولة دعم أحمد باي عسكريا وحثه على عدم الاستسلام، لكن الواقع المؤسف الذي أصبحت تعانيه الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت لم يسمح لها بتقديم هذا الدعم الذي بقي مجرد وعود كاذبة، وإن كانت هناك بعض المحاولات والتي لم تنجح بسبب تخاذل باي تونس تحت التهديد الفرنسي، وهذا ما أشار إليه أحمد باي في إحدى رسائله قائلا:»...كما أصبح كل واحد يخشى ويخاف بأسهم (يقصد الفرنسيين) ولدى فإن الوالي المشار إليه (يقصد باي تونس) حتى لو استجاب بعد هذه الحادثة إلى مطالبنا ... فإن القوات الفرنسية تمنع دخولها ووصولها إلينا...»[46]، وكان عدم وصول الدعم الخارجي من الباب العالي إلى الحاج أحمد باي من أهم أسباب فشل مقاومته.

وعندما انسحب الشيخ بوعمامة إلى المغرب توقع أن يحصل على الدعم والتأييد، لكن على العكس من ذلك، واجهته قوات المخزن المغربي المتعاونة مع قوات الاحتلال الفرنسي في عدة معارك، في جبل مكثر وبني سمير وفندي، وجنان الدار، وتاغيت ودفيلة وفرطاسة...، وأدى ذلك إلى إضعافه ثم استسلامه لاحقا[47].

7 – غياب الوحدة وصراع قادة المقاومات الشعبية فيما بينهم:

هناك عوامل عديدة ساهمت في غياب وحدة المقاومات الشعبية، رغم وجود بعض الأمثلة لتحالفات، لكنها لم تكن كافية من أجل تحقيق الهدف العام للمقاومة الشعبية، وهو طرد المستعمر، ويمكن إجمال أسباب وعوامل غياب الوحدة وصراع زعماء المقاومات الشعبية، والتي أدت في النهاية إلى فشلها فيما يلي:

– النظام القبلي الغير منظم والغير موحد تحت لواء أو وعاء وطني واحد، وكان هذا من إفرازات السياسة السلبية التي انتهجها النظام العثماني في الجزائر، من خلال إهماله لسكان القبائل في جميع الميادين، خاصة قبائل الداخل والجنوب، حيث كانت هذه القبائل تعيش تنافس وصراعات حتى قبل الاحتلال الفرنسي.

– حب الزعامة الفردية، ومبدأ عدم الخضوع والانصياع للغير، حيث رفض العديد من شيوخ القبائل الانضمام إلى زعماء مقاومات شعبية سابقة، وآثروا القيام بمقاومات خاصة بهم، بل ودخلوا في صراع مع هؤلاء الزعماء، كما حدث مع الأمير عبد القادر.

– الصراع الطرقي الديني بين مختلف شيوخ الطرق الصوفية خاصة بين التجانية والقادرية والدرقاوية، وكذلك صراع على مبدأ الولاء والسلطة.

ولعل أبرز الصراعات بين قادة المقاومات الشعبية هو ذلك الذي كان بين الأمير عبد القادر وأحمد باي، هذا الصراع كان محل نقاش واختلاف بين العديد من المؤرخين، حول الأسباب التي منعت التعاون بين أحمد باي والأمير عبد القادر لطرد الاستعمار، بل حتى المعاصرين للمقاومتين أكدوا أن تحالفهما كان يكفي لتخليص الجزائر من فرنسا، حيث أن نوري أفندي (لكلكجي) أحد المبعوثين الأتراك في لندن والذي قام بتحريات مع خبير في شؤون إفريقيا (حسون الدغيس) بعث رسالة إلى الديوان الهمايوني للباب العالي جاء فيها:»..إن إنقاذ الجزائر ممكن في نظر السيد حسون الدغيس وذلك بالتعاون المحكم بين أولئك التوانسة وأحمد باي والشيخ عبد القادر

شريطة أن يترك كل منهما التنافس بينما ويعملا معا لمواجهة العدو المشترك ..وطرده من الجزائر بدون مساعدة خارجية لهما ولكن إذا تم الاتحاد بينهما وحسنت النية..»[48].

وتبين هذه الرسالة أن أحمد باي كان على خلاف مع الأمير عبد القادر، لكن طبيعة هذا النزاع وأسبابه يسودها الكثير من الغموض، نظرا لتعدد الروايات واختلافها حول هذا الموضوع، خاصة وأن كلا الرجلان أظهرا مقاومة باسلة للعدو الفرنسي، ولا ندري إن كانت سوء النوايا أو عدم معرفة كل واحد بالآخر أو الأطماع الشخصية لكل طرف أو كلها معا هي الأسباب الحقيقة وراء خلافهما وعدم توحدها.

ومن خلال رسائل أحمد باي يتبين أنه لم يكن يثق في شخصية الأمير عبد القادر، ولم يعترف حتى بمقاومته للعدو الفرنسي، بل كان يعتبره خائنا، حيث جاء في رسالته إلى «كامل باشا» سفير بروسيا ما يلي:»... وزيادة على كل ذلك فإن الشخص الذي يسمونه عبد القادر والخائن للدين (أي دينه) والذي يدعي المشيخة والكرامة قد أصبح يشكل خطرا علينا بأعماله الإفسادية والتخريبية»[49].

واعتقد الحاج أحمد باي أن معاهدة تافنة، كانت مؤامرة ضده، فقد كتب يقول: «إن العدو الفرنسي أبرم مع عبد القادر معاهدة سلام وأحد شروط هذا السلام، القضاء على كل أثر لسلطتي بالبايلك (قسنطينة)»، وكانت معاهدة تافنة من أهم أسباب نهاية مقاومة أحمد باي بعدما تفرغت له القوات الفرنسية، وإن لم تكن نية الأمير من هذه المعاهدة ضرب الحاج أحمد باي أو التفرغ إليه كما كان يعتقد، وإنما لأخذ بعض الوقت في بناء دولته وتحضير جيشه، فالأمير عبد القادر رجل علم وجهاد، لكنه من جهة أخرى كان ينظر إلى الأتراك على أنهم مصدر كل المحن والمآسي التي نزلت بالبلاد ومنها الاحتلال الفرنسي، وهذا ما يفسر موقفه من أحمد باي، الذي كان في نظره لا يختلف عن بقية الأتراك.

واستغل الاستعمار الفرنسي تصلب الباي في موقفه والذي كان يعتقد أنه الوارث الشرعي للأتراك في الجزائر وصراع الرجلين لصالحه، حيث كان يفاوض الباي ويعده بإعادة تنصيبه حتى لا ينظم إلى الأمير، في الوقت الذي عقد مع الأمير معاهدة تافنة من أجل التفرغ لاحتلال قسنطينة، وفي ظل عدم تنازل أي طرف لتحقيق الوحدة، استطاع العدو أن يُدخل المقاومتين في فترة التراجع والاستسلام[50].

8 – دور اليهود والجواسيس من النصارى:

لقد اعتبر حمدان خوجة في كتابه ''المرآة'' أن دخول بعض اليهود إلى الجيش الإنكشاري كمجندين من بين أسباب انحطاط الحكم العثماني في الجزائر، حيث فُتح الباب '' أمام المجندين من أزمير، فلم يعد يجند الرجال النزهاء الذين لهم جاه ومكانة، وإنما فتح الباب لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدّبوا وأدينوا، وكان يوجد من بين المجندين يهود ويونانيون ختنوا أنفسهم''، ثم علق على ذلك قائلا: «وكما أن حبة فاسدة تكفي لإفساد كوم كامل من القمح، فإن رجلا فاسد الأخلاق يكفي لجلب الشر على جميع الذين يخالطهم ويحيطون به»[51]، وفعلا كان لليهود لاحقا دور كبير في دخول الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر من خلال قضية الديون.

لقد مارست الأقلية اليهودية دورا كبيرا في تثبيت دعائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بفضل

تحالفها معه، وكما أن تجربة اليهود في الجزائر قد أفسحت المجال أمام المخططات الاستعمارية للاستفادة من هذه التجربة وتطويرها خلال مرحلة المد الاستعماري عبر العالم العربي الاسلامي[52].

وكان لليهود أدوار مميزة في بعض المقاومات الشعبية، خاصة من خلال وساطاتهم بين قادتها والقوات الفرنسية، لكنها كانت عادة وساطة في صالح القوات الفرنسية، حيث لعب مثلا اليهودي مردخاي عمرو وبوشناق دور كبيرا في الوساطة بين القائد الفرنسي ديميشال والأمير عبد القادر في عقد معاهدة سنة 1834، كما اعتمد الطرفان على اليهودي بن دوران في الوساطة خلال إبرام معاهدة تافنة سنة 1837 بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو، لكنه أُستبدل بسي الحمادي السقال، بعدما أحس الطرفان أن اليهودي يتلاعب بالأمور السياسية لصالحه[53].

وقبل الاستعداد لمحاولة الغزو الثانية لمدينة قسنطينة حاول الجنرال دامرمون المراوغة من خلال إرسال اقتراحات تسوية إلى الحاج أحمد باي، كان الأول بواسطة التاجر اليهودي «ابن باجو»، والثاني بواسطة اليهودي الآخر «بوجناح»، الذي كان ماكرا ومخادعا عندما أدرك أن الحاج أحمد باي سيرفض شروط فرنسا التعجيزية، وطلب من الباي أن يزوده بمبلغ من المال ليدافع عن قضيته، لكن الحاج أحمد تفطن أن هذه المحاولات كانت من أجل المراوغة، لأن الفرنسيين كانوا قد أنهوا استعداداتهم للهجوم الثاني على قسنطينة أثناء مفاوضات اليهوديان مع أحمد باي[54].

ونتيجة لقيام اليهود بأدوار الوساطة السياسية والتجارية والترجمة بين المسلمين والفرنسيين، استطاعوا أن يطّلعوا على العديد من الأسرار الخاصة بكلا الطرفين، للاستفادة منها لصالهم، فكثيرا ما قاموا بخداع الطرفين، كما استفادوا من خلال الوساطة بامتيازات تجارية واسعة زادت من غناهم وتمكنهم من التحكم في الاقتصاد، حتى أصبحوا حلقة أساسية في النظام الاستعماري ضد الجزائريين المغلوب على أمرهم، وبذلك كانوا من خدام فرنسا الأوفياء، وكان هذا كله ليس في صالح المقاومات الشعبية وقادتها[55].

كما أن بعضا مِن مَن وثق فيهم زعماء المقومات الشعبية من النصارى، غدروا بهم لمصلحة الاستعمار، ولعل أشهرهم المترجم والجاسوس «ليون روش»، الذي كان يقوم بعدة مهمات تجسسية لصالح الجيش الفرنسي أهمها تلك التي قام بها مع الأمير عبد القادر، حيث وبمجرد عقد معاهدة تافنة سنة 1837، التحق ليون روش بجيش الأمير، وعرض خدماته بعد أن أعلن اعتناقه الدين الإسلامي، واعتقد الجميع في حسن نيته، وعاملوه معاملة حسنة، وأخذت ثقة الأمير تزيد اتجاهه، فكان ينفق عليه من بيت المال، ثم عينه كاتبا له، وأطلعه على جميع قرارات مجالسه السرية، لكنه كان ينقل أخبار وأسرار الأمير إلى الفرنسيين، وكان يحاول الإيقاع بين المسلمين، وكان يعمل على إضعاف جيش الأمير، مثلا حين سلمه قيادة فرقة الكراغلة، تركهم روش يبذرون الذخيرة أثناء المعركة مع التيجاني،... فأعماله ساهمت كثيرا في إضعاف الأمير عبد القادر ونهاية مقاومته[56].

ومنها ما قام به الأخصائي الألماني «شلوصر» الذي استعان به أحمد باي لتنظيم المدفعجية حول أسوار المدينة، حيث يقول في مذكراته أنه قام عمدا بتصويب المدافع عاليا حتى لا تصيب الأعداء خدمة للمسيحية ولتحرير نفسه من الأسر[57].

9 – إعتمادها على الزعامات (ارتباط مصيرها بها):

من أهم سلبيات المقاومات الشعبية ارتباطها بمصير زعمائها، حيث عادة ما كانت تنتهي وتفشل بمجرد مقتل أو استسلام أو اعتقال زعمائها، خاصة إذا لم يكن له من ينوب عنه، أو يحمل اللواء من بعده من أفراد عائلته أو أحد قادته البارزين، مثلما حدث مع الأمير عبد القادر، عندما خلف والده محي الدين، وكذلك توالى أفراد عائلة أولاد سيد الشيخ على قيادة ثورتهم.

فاستسلام الأمير عبد القادر وأحمد باي أنهت مقاومتهما، رغم أنهما قادا المقاومة حتى أدركا أنه لا سبيل لذلك لقلة الأتباع وقوة العدو، وانتهت مقاومة لالا فاطمة نسومر باعتقالها سنة 1857، وعجل إخفاق الإخوان الرحمانيين في قيادة ثورة 1871، واستسلامهم الواحد تلو الآخر في نهاية الثورة رغم أنه كان بالإمكان تواصلها لكثرة أتباعها وانتشارها الواسع، حيث استسلم الشيخ عزيز يوم 30 جوان 1871، ثم تبعه أخوه الشيخ أمحمد في 2 جويلية، وبعد علمه بذلك قام أبوهما الشيخ أمزيان بن علي بتسليم نفسه للجنرال سوسي يوم 13 جويلية 1871، وكان استسلامهم على هذا الشكل كقادة، سببا في استسلام العديد من الرجال والقبائل، وبالتالي نهاية للثورة[58].

الخاتمة:

من خلال عرضنا لأهم أسباب فشل المقاومات الشعبية في طرد الاحتلال الفرنسي من الجزائر يمكن أن نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

– أن الأسباب التي تم عرضها لم تكن لتُفشل المقاومات الشعبية لو لم تكن مجتمعة، أي أنه لو غابت بعضها لربما حققت المقاومات الشعبية هدفها الأساسي، على سبيل المثال أكد العديد من المؤرخين وحتى المعاصرين للأحداث أن اتحاد الأمير عبد القادر وأحمد باي كان كافيا لطرد الاستعمار ومنعه من التوغل والتحكم في باقي المناطق.

– أن الأسباب التي تم عرضها مست كل النواحي، الداخلية منها، سياسية كغياب الوحدة الوطنية والطابع الإقليمي للمقاومات الشعبية، وعسكرية كالتفوق الحربي للجيش الفرنسي، واجتماعية لما عاناه الشعب الجزائري قبل بداية وبعد الاحتلال، وحتى الخارجية منها، كغياب الدعم الخارجي وسلبيته اتجاه المقاومات الشعبية، ودور اليهود والنصارى في إضعاف المقاومات الشعبية.

– أنه رغم فشل المقاومات الشعبية في تحقيق الهدف الأساسي الذي قامت من أجله، وهو طرد الاستعمار واسترجاع الحرية والسيادة، إلا أنه لا يمكن الحكم على المقاومات الشعبية بالفشل التام بشكل عام، نظرا لما حققته من نتائج إيجابية في الحفاظ على الروح النضالية والجهادية للشعب الجزائري، وتأخير سيطرة الاستعمار الفرنسي على باقي مناطق الجزائر، وتكبيدها خسائر بشرية واقتصادية فادحة للمستعمر...

الهـــوامش:

1 – صبحي حمودي ، المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، دار المشرق ، بيروت ، 2001 ، ص 120.

2 – يوسف محمد رضا ، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة ، ط1، مكتبة ناشرون ، بيروت، 2006 ، ص 152.

3 – الثورة في معناها العام هي تغيير جذري في مجال من المجالات وانقطاع مفاجئ وعنيف في الاستمرارية، وتقرن كلمة الثورة، عادة بصفة لتحديد ماهيتها (الثورة الثقافية ، الثورة العلمية، والثورة الزراعية ...)؛ أنظر: مؤلف جماعي ، الموسوعة العسكرية ، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1981، ص359.

4 – الانتفاضة هي تحرك عنيف للجماهير الشعبية الريفية ، بقيادة زعامات دينية أو مدنية أو عسكرية ، ضد الاستعمار ، وظهر هذا الأسلوب في القرنين 19 و 20 م؛ أنظر: أحمد عبيد ، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر ، تونس ، المغرب) ابن النديم للنشر والتوزيع ، الرباط ، (د.ت) ، ص 65–61.

5 - Un ancien officier de l’armée d’Afrique, L’Algérie devant l’assemblé national « causes des insurrections algériennes », Versailles Muzard Libraire, Paris, 1871, p08.

6 - Archives de la Wilaya d’Alger, Cabinet du gouverneur Général de l’Algérie, Rapport sur les troubles insurrectionnels de l’arrondissement de Batna en 1916, par l’inspecteur Général des communes mixte « Octave Depont », 011917/09/, pp 369370-.

7 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 56–57.

8 – محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830–1954، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر (د.ت)، ، ص 87.

9 – العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 281.

10 – نفسه، ص 260.

11 - Duc d’Orléans, La Compagne de l’Armée d’Afrique 18351839-, Michel Lévy frères Editeurs, la librairie Nouvelle, Paris, 1870, p34.

12 (1 – إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية، دار مدني للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 219–218.

13 (2 – شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830–1962، درا هومة، الجزائر، 1998، ص ص 173–174.

14 – مع نهاية ق18 وبداية ق19 ميلادي شهدت الجزائر عدة الأمراض وقوة انتشارها في مختلف الجهات، ويضاف إلى هذا حدوث الكوارث الطبيعية التي أدت إلى تضرر الاقتصاد وتناقص عدد السكان منها زلزال 1716 الذي خرب مدينة الجزائر، إضافة إلى الفيضانات والعواصف التي غطت بها المياه مساحة واسعة كفيضانات عام 1816، كما انعكس هذا على الوضع الديمغرافي بعدم استقراره من حيث العدد والكثافة، إذ نجد أغلبية السكان يعيشون في الريف الجزائري بنسبة 90% بينما نجد أقلية ضئيلة بالمدن لا تتجاوز 5%، أنظر: إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982،ص 24.

15 – عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830–1962، سلسلة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة

أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 37.

16 – محمد علي الطاهر، التعليم التبشيري في الجزائر (1830–1904) – دراسة تحليلية تاريخية، منشورات دحلب، 1997، ص69.

17 – صالح فركوس، مشروع فرنسا الصليبية والمجابهة الاسلامية، دار الكوثر للنشر، الجزائر، 1991، ص 92–95.

18 – جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830–1960، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص172.

19 – صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844–1871) ، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، 2006، ص 199–203.

20 – آحميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ط 2،دار الهدى، الجزائر، 2007، ص13.

21– – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية)1830–1900)، ج1، المرجع السابق، ص23.

22 – عبد النور خيثر، منطلقات وأسس الحركة الوطنية 1830–1954 وثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة مشاريع وطنية، الجزائر، 2010، ص 244–245.

23 – إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث –1830 1962، دار الغرب، وهران، 2006، ص 63–65.

24 – أحمد توفيق المدني، أبطال المقاومة الجزائرية، ويليه جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 150.

25 – الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 48131، 1254هـ/1838م، رسالة من الحاج أحمد باي، باي قسنطينة إلى سعادة كامل باشا سفير بروسيا.

26 – مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص 355.

27 – يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشرين –ثورات القرن التاسع عشر، طبعة خاصة، دار بصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 88.

28 – نفسه، ص 32.

29 – نفسه، ص47

30 – سعدي بزيان :جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2005، ص15.

Nil Joseph Robin, Histoire du Cherif Bou Barlla, Adolphe Jourdan librairie Editeur, Alger, 1884, pp 65-66.

31 – عبد القادر بوطالب، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية، الشركة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 136.

32 – صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 45–46.

33 – فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1832–1847)، رسالة ماجستير، التاريخ الحديث والمعاصر، قسم تاريخ، جامعة قسنطينة، 1999، ص123.

34 – أحميدة عميراوي، من تاريخ الجزائر الحديث، ط 4، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،

2004، ص 56–65.

35 - Colonel Trumelet, Histoire de l’insurrection des Ouled Sidi Echchikh (sud Algérie) 1864, Op.cit, p456457-.

36 – جيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900–1954، الجزائر، 1987، ص 115–119.

37 – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص229.

38 – يحيى بوعزيز ،كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1968، ص186.

39 – نفسه، ص86.

40 – عبد القادر الامير، مذكرات الأمير عبد القادر، تح: محمد الصغير بناني وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 1994، ص 321–323.

41 – كان الأمير عبد القادر قد بعث إلى السلطان يحذره من مواجهة الفرنسيين بصورة علنية، لأنه كان يعلم ضعف قوات مراكش مقارنة مع القوات الفرنسية، وكان يخشى أن تؤدي هزيمة السلطان إلى ضياع أمل مساعدة المغاربة للجزائريين أو حتى وقوع مراكش في قبضة الفرنسيين، لكن السلطان لم يسمع إلى نصائح الأمير؛ أنظر: يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 51–50.

42 – عقدت هذه الاتفاقية بالخصوص من أجل تثبيت رسم الحدود بين مملكة مراكش (المغرب الأقصى) والجزائر المحتلة، والتي اتفق الطرفان أن تبقى كما كانت أيام حكم العثمانيين للجزائر على امتداد وادي تافنة في الشمال دون إشهار معالم الحدود بالحجارة أو ما شابه ذلك، وفي الجنوب لا ترسم الحدود باعتبار الأراضي قاحلة وليست ذات أهمية، وأكدت ما جاء في معاهدة طنجة سبتمبر 1844 التي نصت أن المغرب لا يمكن له ان يساند الامير عبد القادر، أنظر: Pierre Albin, Les grands traités politiques : recueil des principaux textes diplomatiques de 1815 à 1914, 3eme Ed, Librairie Félix Alcan, Paris ,1923, p 297-331

43 – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 55–52.

44 – أرجمنت كوران، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1979، ص –86 91.

45 – الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 48131، 1254هـ/1838م، رسالة من الحاج أحمد باي، باي قسنطينة إلى سعادة كامل باشا سفير بروسيا.

46 – يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص311.

47 – الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 47966، 1251هـ/1835م، رسالة من طرف السيد نوري أفندي إلى الديوان الهمايوني.

48 – الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر خط همايون، عدد 48131، 1254هـ/1838م، رسالة من الحاج أحمد باي، باي قسنطينة إلى سعادة كامل باشا سفير بروسيا.

49 صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 213–215.

50 – حمدان خوجة، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 149.

51- Abdelhamid zou zou, Aurès au temps de la France colonial évolution Politique économique et sociale 18371939-, tom1, Ed distribution Houma, alger,2002,p25,30

52 - معوشي أمال، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي (1830-1870)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 42-44.

53 - Ernest Mercier, Les Deux Sièges de Constantine (18361837-), imprimerie libraire L.Poulet, France, 1896, p 4244-.

54 - معوشي أمال، المرجع السابق، ص46.

55 - يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص ص 61-62.

56 - شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص60.

57 - نفسه، ص 263.